الأستاذ الدكتور صفوت النحاس

رئيس القطاع لشئون مكتب رئيس الوزراء

مجلس الوزراء – القاهرة

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،

إشارة إلى خطابكم رقم 838 بتاريخ 1999/11/23 بخصوص طلب ملخص من صفحتين للدراسة المقدمة منا إلى كل من رئيس الجمهورية و رئيس مجلس الوزراء بعنوان "الإستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادي و مستقبل العمران فى مصر"– يرجى الاتفاق المبدئي على الحقائق التالية :–

أولا :أن معظم المشاكل التى تواجهها خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مصر يرجع سببها الأساسى إلى التزاحم السكاني الشديد في المدن و القرى بالوادى الضيق دون استثناء و بالتالي فإن الانتشار العمراني خارج الوادي هو السبيل المتاح لمواجهة مشكلة الانفجار السكاني في مصر .

ثانيا: أن نظام الإدارة المحلية بحدودها الإدارية الحالية يتسبب فى التركيز السكانى فى الوادى الضيق الأمر الذى يستدعى تعديل الحدود الإدارية للمحافظات بحيث تتطابق مع حدود الأقاليم التخطيطية التى تضم المناطق الزراعية و الصحراوية التى تستوعب الامتداد العمراني و السكاني و الاستثماري عليها ، الأمر الذى يستدعى تكامل خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بخطط التنمية العمرانية لتقوم بها أجهزة متكاملة تعمل على المستويات القومية و الإقليمية و المحلية ، و بالتالى يمكن تطوير نظام الإدارة المحلية فى ضوء هذا التطور.

ثالثا: أن معظم المشروعات التى تقوم بها الدولة ينقصها التكامل فى الدراسة ثم العرض على الخبراء و المنظمات المهنية و العلمية ذات العلاقة لتأكيد المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار حتى تتحقق الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادي كضرورة حضارية وذلك بزيادة عوامل الجذب خارج الوادى مع العمل على زيادة عوامل الطرد من الوادى الضيق.

رابعا: أن تحقيق الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادي يتم من خلال سياسة قومية طويلة الأجل تواكب سياسات الإصلاح الاقتصادي و التنمية الاجتماعية التى يحتويها العمران مستقبلا . كما أن إطلاق العلاقة بين المالك و المستأجر فى الإسكان سوف يساعد على تحرك السكان على مساحة أوسع من المعمور المصرى .

خامسا: أن السيد رئيس الجمهورية قد أقر فى خطابة فى يناير 1997 عند بدء مشروع توشكى بأن الوادى الضيق لم يعد يتحمل مزيدا من السكان و أن عدم الخروج منه سوف يقوض كل نتائج الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي ، و أن التقديرات التى يطلقها المسئولون بأن هناك 44 مدينة جديدة خارج الوادى سوف تستوعب 20 مليون نسمة عام 2020 ينقصها الواقعية فى ضوء التجربة الحالية للمدن الجديدة. و مع ذلك فأن تعداد مصر حينئذ سوف يبلغ حوالى 90 مليون نسمة الأمر الذى يعنى أن ما يتبقى منهم فى الوادى سوف يبلغ 70 مليون نسمة بزيادة حوالى 10 مليون عما هو عام 1998 مما يثبت ضرورة البدئ فورا فى تحقيق الإستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادى و فى عقد مؤتمر قومى يناقش مستقبل العمران فى مصر. فى ضوء الحقائق السابقة أمكن وضع نموذج إرشادى للمصفوفة التى طلبتموها لتلخيص المشاكل و التوصيات لحل نماذج من هذه المشاكل و آلية تنفيذها كما فى الجدول المرفق.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته،،،

د. عبد الباقى إبراهيم

الأستراتيجية القومية للإستيطان خارج الوادى و مستقبل العمران فى مصر

المشاكل و التوصيات و آلية التنفيذ

المشكلة	التوصيات	آليات التنفيذ
تزاحم السكان فى المدن و القرى و تزايد الضغط المرورى على الشوارع و الطرق و الضغط السكانى على الخدمات و المرافق و التزاحم فى الجامعات و المعاهد وتكدس الصناعات الحرفية وإنتشار الخدمات الهامشية فى المدن و القرى و بالتالى زيادة التلوث البيئى و تدهور المستوى الصحى و التعليمى و السياحى و زيادة الإنفاق القومى على المشروعات العاجلة لحل هذة المشاكل دون تقدير للبعد الزمنى الطويل الآجل.	- وضع سياسة قومية للإستيطان خارج الوادى تلتزم بها كل قطاعات الدولة لتوفير عوامل الجذب خارج الوادى و عوامل الطرد من داخله. - إعطاء الأولوية للإستثمار بكل أنواعه خارج الوادى سواء للقطاع العام أو الخاص أو الأجنبى مع توفير البنية الأساسية اللازمة لذلك. - وقف المشروعات الإستثمارية و العمرانية داخل المدن و القرى فى الوادى إلا للضرورة القصوى مع توفير الحد الأدنى من الخدمات و المرافق العامة مع إجراء التحسينات. - ربط سياسة الإسكان بسياسة الإستيطان خارج الوادى مع ربط مواقع السكن بمواقع العمل فى تجمعات متكاملة و عدم توزيع مشروعات الإسكان فى مواقع متناثرة. - إجراء الدراسات الإقتصادية للمشروعات خارج الوادى على أساس العائد القومى على المدى البعيد عند تحليل الإنفاق و العوائد.	1- فى قطاع الإسكان و المرافق: - توفير الأراضى المرفقة خارج الوادى فى التجمعات العمرانية الصغيرة و الكبيرة و منحها لمن يسبق بالبناء فى مواقع السكن و مواقع العمل معا. - تشجيع الشباب على البناء بالجهود الذاتية بنظام تعاونى فى إنشاء قرى إنتاجية فى تلك المدن الجديدة و بمساعدة الصندوق الإجتماعى. - خفض أسعار الخدمات و المرافق الى أدنى حد ممكن للمستوطنين الأوائل و رفعها تدريجيا فى مدن و قرى الوادى و بصفة خاصة فى القاهرة و الأسكندرية و المنتجعات السياحية. - التوزيع السكانى لمشروعات الإسكان على مستوى الأقاليم التخطيطية الأدارية بعد تحويلها الى محافظات و ليس على مستوى حدود المحافظات الحالية . - إنشاء مؤسسة لإسكان الشباب و المحتاجين تقدم المعونة الفنية و المالية للبناء بالجهود الذاتية و توفر أراضى الإسكان للجمعيات الأهلية التى تشكل بهدف تعمير المناطق الجديدة. - الزام الشركات الإستثمارية التى تقوم بمشروعات التنمية العمرانية فى المناطق الجديدة بتطوير و إستثمار مساحات مساوية فى المناطق العشوائية أو الأثرية فى المدن بالوادى. - إنشاء مراكز للبناء بالجهود الذاتية فى مناطق التعمير الجديدة لتوفير تكنولوجيا البناء المتوافقة مع المكان و الإنسان و وضع نماذج للبناء للمستويات الإجتماعية المختلفة. 2- فى قطاع الطرق و النقل: - الحد من توسعة الطرق الزراعية داخل الوادى و فرض رسوم على الرئيسية منها، و بناء مزيد من الطرق الصحراوية العرضية و الإقلال من الطرق و وسائل النقل المركزية فى إتجاه القاهرة. - تطوير و زيادة وسائل النقل العام التى تربط المناطق الجديدة بمشارف الوادى الضيق. - بناء المطارات بعيدا عن المدن لخدمة مجموعات من التجمعات العمرانية الجديدة و القديمة شرق و غرب الدلتا و الوادى بعيدا عن العاصمة. 3-فى قطاع التعليم العالى: - وقف بناء الكليات الجديدة فى الجامعات الحالية و العمل على

		إنشاء مدن جامعية و مراكز بحثية متكاملة الخدمات و المرافق و الإسكان فى إطار الأقاليم التخطيطية الجديدة . - تحويل بعض الكليات فى الوادى تدريجيا الى التعليم الأساسى و نقلها الى المدن الجامعية الجديدة خارج الوادى. 4-فى قطاع الصناعة: - تفريغ المناطق الزراعية من الصناعات التى لا ترتبط مباشرة بالزراعة و توطينها بعد تطويرها و إعانتها فى مناطق التجمعات الجديدة. - جذب النشاط الحرفى و الصناعات الصغيرة الى القرى الإنتاجية فى مناطق التعمير الجديدة بعد تطويرها و إعانتها. 5-قطاع الشئون الأجتماعية و الدينية : - إعطاء الأفضلية لإعانة الجمعيات الأهلية من خدمية و إنتاجية التى تنشأ فى التجمعات الجديدة أو فى القرى الأنتاجية خارج الوادى. - العمل على توفير الترابط الإجتماعى فى المجتمعات الجديدة بنقل مجموعات متجانسة من الوادى الضيق الى القرى الإنتاجية خارجه و الدعوة الى إعمار الأرض وإحيائهاو الهجرة اليها لطلب الرزق و العلم. 6 – قطاع الثقافة و الإعلام و الشباب: – تنظيم المؤتمرات و المهرجانات و بناء المرافق اللازمة لذلك فى المناطق الجديدة بعيدا عن القاهرة و مدن الوادى الضيق. – تنظيم المجموعات الشبابية و توعيتها للعمل و السكن خارج الوادى و تنظيم الرحلات المتتالية لتعريفهم بالبيئة الجديدة و المزايا العينية و المالية و التى توفرها الدولة فيها.